Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

09 Février 2012
09 فبراير 2012

AL BAYANE

Coalition marocaine contre la peine de mort

Conférence aujourd'hui sur «Constitution et droit à la vie»

La Coalition marocaine contre la peine de mort (CMCPM) organise une conférence sous le thème : « Constitution et droit à la vie », ce vendredi 10 février 2012 à partir de 16h à l'hôtel Golden Tulip Farah - Rabat.

Cette conférence sera marquée par la participation de Me Mohamed Sabbar, SG du Conseil des droits de l'homme (CNDH), Mme Amina Bouayach, présidente de l'Organisation marocaine des droits humains (OMDH), Me Eric Bernard, administrateur de l'association française Ensemble contre la peine de mort (ECPM), Me Abdesselam Emani, Procureur général près de la Cour de première instance de Rabat, Me Abdellatif Ouaamou, membre de la Chambre des conseillers, Dr Abdellah El Moutaouakil, professeur à la Faculté des lettres Ain Chok, en plus d'un représentant du Ministère de la Justice.

Au cours de cette rencontre, le débat portera sur le rôle du Droit international des droits de l'homme dans la protection du droit à la vie, ainsi que sur des éléments de réflexion pour la mise en œuvre de l'article 20 de la Constitution et aussi des fondements philosophiques du droit à la vie.

De même, le point sera mis sur la pratique judiciaire et le peine de mort et la dynamique mondiale de l'abolition de la peine de mort d'une part, et d'autre part, sur la mise en relief de perspectives de réforme du système pénal marocain en matière d'abolition de la peine de mort et de protection du droit à la vie, ainsi que du rôle de l'appareil législatif dans ce sens.

De nombreux avocats, magistrats, universitaires, défenseurs des droits humains, parlementaires ainsi que des acteurs politiques sont conviés à prendre part à cette manifestation.

S'inscrivant dans le cadre des activités entamées par la CMCPM, cette conférence vise à promouvoir le débat public autour de la nécessité de protection du droit à la vie et l'abolition de la peine de mort et d'harmonisation de la loi interne par rapport aux instruments internationaux des droits de l'homme, conformément au Deuxième protocole facultatif annexe au Pacte international des droits civils et politiques, que l'Instance équité et réconciliation a appelé les autorités marocaines à ratifier et aussi en conformité avec les dispositions constitutionnelles.

Revue de

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

الدستور والحق في الحياة

محمد الصبار

ينظم الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام ندوة حول موضوع «الدستور والحق في الحياة» يوم الجمعة 10 فبراير الجاري على الساعة الرابعة بعد الزوال بفندق غولدن توليب فرح بالرباط بمشاركة محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان؛ وامنة بوعياش، رئيسة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان؛ وإبريك بيرشار، عضو المجلس الإداري للجمعية الفرنسية «جميعا من اجل إلغاء عقوبة الإعدام»؛ وعبد السلام العبيماني، الوكيل العام بالمحكمة الابتدائية بالرباط؛ والدكتور عبد الله المتوكل، الأستاذ بكلية الآداب عين الشق بالدار البيضاء؛ بالإضافة إلى النقيب عبد اللطيف أوعمو عضو مجلس المستشارين.

وسيتم إبراز، خلال هذا اللقاء، آليات دور القانون الدولي لحقوق الإنسان في حماية الحق في الحياة و تقديم عناصر للتفكير من أجل تفعيل الفصل العشرين من الدستور وكذا عرض الأسس الفلسفية للحق في الحياة. كما سيتم تسليط الضوء على الممارسة القضائية وعقوبة الإعدام والديبلوماسية العالمية لإلغاء هذه العقوبة من جهة، ومن جهة ثانية إبراز آفاق إصلاح النظام الجنائي المغربي من أجل حماية الحق في الحياة و إلغاء عقوبة الإعدام ودور كل من القضاء والبرلمان في هذا الاتجاه.

يشار إلى أن هذه الندوة تندرج في إطار الأنشطة التي ينظمها الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام بهدف تطوير النقاش العمومي حول ضرورة حماية الحق في الحياة وإلغاء عقوبة الإعدام وملاءمة القانون الداخلي مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وفقا للبروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والذي كانت هيئة الإنصاف والمصالحة قد أوصت السلطات المغربية بالمصادقة عليه وطبقا للمقتضيات الدستورية الجديدة.

Revue de l'Homme

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

ندوة الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام حول موضوع «الدستور والحق في الحياة»

ينظم الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام، ندوة حول موضوع «الدستور و الحق في الحياة»، وذلك يوم غد الجمعة 10 فبراير 2012 ابتداء من الساعة الرابعة بعد الزوال بفندق غولدن توليب فرح الرباط.

وستتميز الندوة بمشاركة محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وامنة بوعياش رئيسة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان والاستاذ ايريك بيرنار، عضو المجلس الإداري للجمعية الفرنسية «جميعا من اجل إلغاء عقوبة الإعدام»، والاستاذ عبد السلام العيماني، الوكيل العام بالمحكمة الابتدائية بالرباط والدكتور عبد الله المتوكل، الاستاذ بكلية الاداب عين الشق بالدار البيضاء بالإضافة إلى النقيب عبد اللطيف أوعمو عضو مجلس المستشارين.

Revue de Presse du Conseil Nat... omme

الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام ينظم ندوة حول الدستور والحق بالحياة

2012-02-08

الرباط ـ "القدس العربي": ينظم الائتلاف المغربي من أجل إلغاء عقوبة الإعدام يوم غد الجمعة ندوة حول "الدستور والحق في الحياة بمشاركة محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وآمنة بوعياش رئيسة المنظمة المغربية لحقوق الإنسان وايريك بيرنار عضو المجلس الإداري للجمعية الفرنسية "جميعا من اجل إلغاء عقوبة الإعدام" وعبد السلام العيماني الوكيل العام بالمحكمة الابتدائية بالرباط والدكتور عبد الله المتوكل، الاستاد بكلية الآداب بالدار البيضاء والنقيب عبد اللطيف اوعمو عضو مجلس المستشارين.

وقالت الورقة التقديمية انه سيتم خلال الندوة إبراز آليات دور القانون الدولي لحقوق الإنسان في حماية الحق في الحياة و تقديم عناصر للتفكير من اجل تفعيل الفصل العشرين من الدستور وعرض الأسس الفلسفية للحق في الحياة .

وتسليط الضوء على الممارسة القضائية وعقوبة الإعدام والدينامية العالمية لإلغاء هده العقوبة وإبراز أفاق إصلاح النظام الجنائي المغربي من اجل حماية الحق في الحياة وإلغاء عقوبة الإعدام ودور كل من القضاء و البرلمان في هدا الاتجاه.

و تندرج هده الندوة في إطار الأنشطة التي ينظمها الائتلاف المغربي من اجل إلغاء عقوبة الإعدام ويهدف إلى تطوير النقاش العمومي حول ضرورة حماية الحق في الحياة و إلغاء عقوبة الإعدام وملاءمة القانون الداخلي مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان وفقا للبروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والذي كانت هيئة الإنصاف والمصالحة أوصت السلطات المغربي بالمصادقة عليه وطبقا للمقتضيات الدستورية الجديدة.

Revue

بيان اليوم

العيون: يوم دراسي حول آلية الاستعراض في مجال حقوق الإنسان

بيان اليوم

تنظم المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، يوم 11 فبراير الجاري بالعيون، يوما دراسيا حول آلية الاستعراض الدوري الشامل في مجال حقوق الانسان.

وأوضح بلاغ للمندوبية، أن هذا اللقاء، الذي ينظم بتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الانسان، يأتي في إطار مواصلة تفعيل المسلسل التشاوري الذي أطلقته المندوبية مع كافة الفاعلين المعنيين من قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية ومكونات المجتمع المدني وهيئات نقابية ومهنية ومنتخبين وفعاليات جامعية وخبراء ووسائل الإعلام.

وأشار المصدر إلى أن هذا اللقاء يهدف إلى إعداد التقرير الوطني الثاني برسم آلية الاستعراض الشامل الدوري الشامل، الذي سيكون موضوع فحص يوم 22 ماي المقبل أمام مجموعة العمل المعنية لدى مجلس الأمم المتحدة لحقوق الانسان.

وأضاف البلاغ أن هذا اللقاء يتوخى أيضا تملك آلية الاستعراض الدوري الشامل مقارنة مع الآليات الأخرى لحقوق الانسان والمتعلقة على الخصوص بالتقاطعات وأوجه التكامل خاصة مابين هيئات المعاهدات والمساطر الخاصة، وكذا التعرف على التجارب المقارنة والممارسات الفضلى من خلال تقييم الجولة الأولى لمجلس حقوق الانسان.

كما يهدف اللقاء، حسب البلاغ، إلى استعراض مدى الالتزام بتنفيذ التوصيات الصادرة عن فريق العمل الأمني بشأن الاستعراض الدوري الشامل بمناسبة تقديم المغرب لتقريره الأول سنة 2008، بالإضافة إلى الالتزامات التي اتخذها المغرب طواعية بهذا الشأن.

ويروم اللقاء أيضا تعزيز مسلسل الإشراك الواسع لمختلف مكونات المجتمع، وتوسيع نطاق الحوار بين الفرقاء المعنيين، وتعزيز التنسيق والإشراك الفاعل للقطاعات الحكومية والمؤسسات الوطنية المعنية وجمعيات المجتمع المدني الوطني والمحلي والنقابات والجامعة والخبراء.

وستتمحور أشغال هذه اليوم الدراسي حول مواضيع «تهم آلية الاستعراض الدوري الشامل: الاعتماد والمراجعة»، و»الاستعراض الدوري الشامل ومساهمة المؤسسات الوطنية للنهوض بحقوق الانسان وحمايتها»، و»مساهمة جمعيات المجتمع المدني وباقي الأطراف المعنية».

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Aujourd'hui Le Maroc
www

Laâyoune : Les droits de l'Homme en débat

DNCR à Laâyoune Laâbid Mohamed
mlaabid@aujourdhui.ma

La ville de Laâyoune, chef-lieu des provinces du Sud, abrite le week-end prochain une journée d'étude sur le mécanisme d'Examen périodique universel (EPU) dans le domaine des droits de l'Homme.

Cette journée est organisée par la délégation interministérielle des droits de l'Homme en collaboration avec le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) et s'inscrit dans le cadre de la poursuite de la mise en œuvre du processus de consultation lancé par la délégation avec tous les acteurs concernés, notamment les départements gouvernementaux, les institutions nationales, les composantes de la société civile, les organisations syndicales et professionnelles, les universitaires, les experts et les médias, a indiqué mercredi un communiqué de la délégation.

Ainsi, selon un communiqué des organisateurs dont copie est parvenue à AUM, la tenue de cette journée vise l'élaboration du second rapport sur l'EPU, qui sera objet d'examen, le 22 mai prochain, devant le groupe de travail accrédité par le Conseil des droits de l'Homme des Nations Unies.

«*Elle tend aussi à s'approprier ce mécanisme de l'EPU en le comparant aux autres outils des droits de l'Homme pour en relever les points d'intersection et les complémentarités, notamment entre les instances des traités et procédures spéciales, prendre connaissance des expériences comparatives et tirer profit des meilleures pratiques*», précise le communiqué. Et d'ajouter que cette rencontre ambitionne également de s'informer sur le degré du respect des recommandations formulées par le groupe de travail relatives à l'EPU à l'occasion de la présentation du Maroc du 1er rapport en 2008, et des obligations auxquelles s'est engagé le Maroc de son plein gré concernant cette question.

Cette journée vise aussi à renforcer le processus de l'adhésion complète des différentes composantes de la société civile, l'élargissement de la sphère du dialogue entre les groupes concernés, le renforcement de la coordination, l'implication efficace des départements gouvernementaux, des institutions nationales, des organisations de la société civile, nationales et locales, des syndicats, des universités et des experts.■

Revue de Presse du Conseil National d

التنظيم الجهوي الجديد سيمكن من التصدي للانتهاكات المحتملة في مجال حقوق الإنسان

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يستكمل تنصيب آلياته الجهوية

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

استكمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، خلال شهر يناير الماضي، تنصيب 12 من لجانه الجهوية من أصل 13 والتي يعول أن يجعل منها آليات محلية لتتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهات وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها.

واعتبر إدريس اليزمي رئيس المجلس، في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن التنظيم الجهوي الجديد للمجلس سيمكنه من الاضطلاع بعمل هام في القرب من المواطنين والتصدي للانتهاكات المحتملة في مجال حقوق الإنسان.

وأضاف اليزمي أن تنوع المجتمع المدني المغربي والدينامية الكبيرة التي يعرفها لم تعد تسمح بتواجد مؤسسة وطنية من هذا الحجم فقط في الرباط، بل من الضروري أن تكون لها فروع قريبة من المجتمع والمواطنين, منوها بفرادة هذه التجربة على اعتبار المؤسسة الوطنية لحماية حقوق الإنسان في المكسيك هي الوحيدة التي لديها مكاتب إدارية محلية.

وأكد أن الهدف من اعتماد 13 تنظيما جهويا للمجلس هو القرب من المجتمع والمواطنين ثم العمل المشترك مع المجتمع المدني في كل جهة، أخذا بعين الاعتبار خصوصيات كل منطقة بحيث أن العمل في مجال حقوق الإنسان بجهة الدار البيضاء سطات، لا يمكن أن يكون بنفس نوعية العمل في الصحراء أو الريف أو زاكورة نظرا للخصوصيات الثقافية والأنتربولوجية وفرادة المشاكل التي تطرح بحدة في كل منطقة.

وتنتشر هذه اللجان الجهوية لحقوق الإنسان في مختلف المناطق والجهات، مع التركيز على تلك التي شهدت انتهاكات واسعة في حقوق الإنسان وتعرف حاليا برامج لجبر الأضرار من بني ملال خريبكة والحسيمة الناظور ووجدة فجيج إلى الرشيدية ورزازات.

وتضم كل لجنة جهوية، بالإضافة إلى رئيسها والمندوب الجهوي لمؤسسة الوسيط، أعضاء يقترحون من لدن الهيئات التمثيلية الجهوية للقضاة والمحامين والأطباء والعلماء والصحفيين المهنيين والجمعيات والمراصد الجهوية لحقوق الإنسان والشخصيات الفاعلة في مجال حماية حقوق الإنسان، سواء منها الحقوق السياسية أو المدنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية والبيئية، أو حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة وحقوق المستهلك, يتم تعيينهم من لدن المجلس باقتراح من رئيسه، بناء على الترشيحات التي يرفعها رئيس اللجنة الجهوية إليه.

وقال اليزمي، إن أحد التحديات التي يطرحها فتح هذه اللجن الجهوية، «هو أن نجعل من حقوق الإنسان، ليس فقط قضية نخب بل أيضا قضية مواطنين، فعلى سبيل المثال إذا أردنا حضورا أقوى لإشكالية حقوق الإنسان والديموقراطية والمواطنة مثلا في المؤسسة التعليمية التي تشمل أكثر من ستة ملايين و700 ألف تلميذة وتلميذ لا يمكننا القيام بذلك إذا لم نكن نتوفر على آليات جهوية للقرب.»

وأوضح من جهة أخرى أن تأسيس هذه اللجن الجهوية يعتبر ثورة في عمل المجلس الوطني لحقوق

الإنسان إذ لم يعد يعمل فقط ب 44 عضوا وعضوة على الصعيد الوطني ولكن أيضا بأكثر من 260 عضوا حاليا في لجانه الجهوية، وإذا ما أضيف إليهم المناضلون الذين سيشتغلون في المراصد الجهوية لحقوق الإنسان ستصبح تركيبة المجلس أكثر من 700 شخص.
وأشار اليزمي إلى أن ذلك يمثل تحديا وفرصة في آن واحد تستدعي توحيد وجهات نظر وطرق عمل هذه التركيبة البشرية، التي ستشكل قوة معنوية وحقوقية جديدة في البلاد يمكن أن تؤثر بطريقة أساسية على مسار حقوق الإنسان. وقال في هذا الخصوص «هذا هو الإحساس الذي يتقوى عندي خلال التنصيب حيث نكتشف قوى حية ومناضلين لهم مسارهم الخاص قادمون من المجتمع المدني يشكلون رصيدا من التجارب، إذا ما استغل وفق الأولويات المشتركة يمكنه أن يشكل قوة حقوقية.«
وأوضح من جهة أخرى، أن الرهان المطروح على هذه التركيبة من المناضلين حاليا هو أن تساهم في انسجام السياسات العمومية، معربا عن اعتقاده بأن «أحد مشاكل المغرب الأساسية ليس هو انعدام برامج وأنشطة في ميدان حقوق الإنسان، ولكن انعدام انسجام ممنهج بين المشاريع والبرامج.«
وفي هذا الإطار، أكد اليزمي على ضرورة تفعيل الخطة الوطنية للديمقراطية وحقوق الإنسان التي تمت بلورتها وفق مسلسل مشاورات دام سنتين، وكذلك تفعيل الأرضية المواطنة لنشر ثقافة حقوق الإنسان والتي تمت بلورتها كذلك بعد مسلسل تشاركي.
وأبرز أن هاتين الخطتين تشكلان ورقتي طريق الهدف منهما احترام التعددية وانسجام الفاعلين المجتمعيين والقطاع الحكومي والمؤسساتي لتفادي تكرار التجارب واستخلاص الدروس، موضحا أن اللجان الجهوية يمكن أن تشكل آلية فعالة لعلاقتها وقربها من المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني، على اعتبار أن هذه المجالس تضم في تركيبتها ممثلا للأطباء والقضاة والمحامين والمجتمع المدني وغيرهم من الفاعلين المجتمعيين.
وأعرب عن يقينه من أن الهدف هو أن تصبح المقرات الجهوية للمجلس فضاءات لحقوق الإنسان، وفضاءات عمومية مفتوحة أمام المواطنين.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme